الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

الدائرة الجهوية بسوسة

تقرير الرقابة المالية على بلدية بني حسان

(تصرف سنة 2018)

1-تقديم البلدية

أحدثت بلدية بني حسان بمقتضى الأمر عدد 173 المؤرخ في 25 أفريل 1966. وتبلغ مساحتها حوالي 380 هكتارا كما يبلغ عدد سكانها 8.801 ساكنا حسب التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2014.

وواصلت ادارة شؤون بلديّة بني حسان خلال سنة 2018 نيابة خصوصية ترأسها معتمد بني حسان وضمت 5 أعضاء إلى حين تنصيب المجلس البلدي المنتخب وعددهم 12 عضوا بتاريخ 18 جويلية 2018.

وبلغ معدّل الموارد السنويّة للبلديّة خلال الفترة 2016 -2018 مجموع 1.673 أ.د وبلغ معدل النفقات السنوية خلال نفس الفترة مجموع 1.070 أ.د. وتشغّل بلدية بني حسان 23 عونا في موفّى سنة 2018 صرفت لهم أجور بقيمة 315 أ.د. وتتكون ادارة البلدية من متصرف مستشار و متصرف و21 عاملا ولا يتوفر بها كاتب عام.

2-طبيعة المهمة

عملا بإذن المهمة عدد 510 بتاريخ 18 نوفمبر 2019 تولت محكمة المحاسبات في إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية مراجعة الحسابات المالية لبلدية بني حسان بعنوان تصرف سنة 2018 للتأكّد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت المحكمة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وأنجزت هذه المراجعة وفق المعايير المهنية المعتمدة لدى المحكمة بهدف التأكد بدرجة معقولة من أن الحسابات المالية تم إعدادها وختمها في كنف الالتزام الكامل بالقواعد التي تحكم ميزانية الجماعة المحلية ومن أنها تعبر بصورة حقيقية وصحيحة عن العمليات المنجزة قبضا وصرفا إلى غاية 31 ديسمبر 2018.

واتجهت أعمال المراجعة بالأساس إلى الحصول على أدلة مدعمة حول البيانات والمبالغ المدرجة بالحساب المالي لسنة 2018 بناء على تقييم لمخاطر احتوائها على أخطاء جوهرية واستنادا لنظم الرقابة الداخلية المعمول بها في البلدية مع الرجوع استكمالا للتحاليل المالية إلى سنتي التصرف السابقتين 2017 و2016.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة المحكمة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

3- إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

طبقا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة، تم عرض مشروع ميزانية البلدية على مداولة المجلس في دورته العاديّة الثالثة لسنة 2017 المنعقدة بتاريخ 13 جويلية 2017.

وعملا بمقتضيات الفصول 16 و33 و34 من القانون سالف الذكر تمّت المصادقة على ميزانية البلدية من قبل والي المنستير بتاريخ 31ديسمبر 2017 كما تمّ عرض الحساب المالي لسنة 2018 على أنظار المجلس البلدي لبلدية بني حسان في دورة المجلس البلدي الاستثنائية الثالثة المنعقدة بتاريخ 18 جوان 2019 قبل أن يتمّ عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الإشراف التي صادقت عليه بتاريخ 08 جويلية 2019.

وتم تقديم الحساب المالي لبلدية بني حسان لمحكمة المحاسبات بتاريخ 30 جويلية 2019.

4 -خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص المرسمة في جزئي الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية الاعتيادية ومع اعتبار ما انتهت إليه أعمال التدقيق المستندية والميدانية من ملاحظات فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية من أن حسابات بلدية بني حسان لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المحاسبية المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2018.

ملخص الحساب المالي لسنة 2018 (بالدينار)

العنوان	الصنف		مبلغ المقابيض	مبلغ المصاريف
الموارد	العنوان الأول		**847 345**	
	1	المعاليم على العقارات و الأنشطة	187 020	
	2	مداخيل اشغال الملك العمومي البلدي و استلزام المرافق العمومية فيه	23 945	
	3	معاليم الموجبات و الرخص الادارية ومعاليم في مقابل اسداء خدمات	247 292	
	4	المداخيل الجبا ئية الاعتيادية الاخرى	36 443	
	5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	48 456	
	6	المداخيل المالية الاعتيادية	304 189	
	العنوان الثاني		**908 017**	
	7	منح التجهيز	801 065	
	8	مدخرات وموارد مختلفة	98 952	
	9	موارد الاقتراض الداخلي	0	
	12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	8 000	
النفقات	العنوان الأول			**657 900**
	1	التأجير العمومي		315 377
	2	وسائل المصالح		300 228
	3	التدخل العمومي		34 161
	4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة		0
	5	فوائد الدين المحلي		8 134
	العنوان الثاني			**430 047**
	6	الإستثمارات المباشرة		425 505
	8	نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة		0
	10	تسديدأصل الدين		4 542
	11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة		0
المجموع			**1 755 362**	**1 087 948**
الفائض				**667 414**

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2018

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية بني حسان بعنوان تصرف سنة 2018 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 667 أ.د تم تحويله بنسبة 98,8 % إلى المال الإحتياطي و 1,2 % إلى المال الانتقالي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامّة أنّ الفوائض الجمليّة للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2018 ارتفاعا بقيمة تساوي 139 أ.د مقارنة بسنة 2016 وبمعدّل تطور سنوي خلال الفترة 2016-2018 نسبته 12%.

وسجّلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الأوّل خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 تراجعا بقيمة 33 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 11% خلال الفترة نفسها. أما فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الثاني فقد شهدت بالنسبة إلى سنة 2018 ارتفاعا مقارنة بسنة 2016 بما قدره 105أ.د وبمعدّل سنوي قدره 13 %.

وعرفت جملة موارد البلديّة بعنوان سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 ارتفاعا بقيمة 221 أ.د وبنسبة نموّ معدّلها 7% خلال الفترة 2016-2018. ويعود ذلك أساسا إلى التطوّر المزدوج الذي شهدته كلّ من موارد العنوان الأول وموارد العنوان الثاني، حيث عرفت موارد العنوان الأوّل تطوّرا خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 بقيمة بلغت 108 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي7% خلال الفترة 2016-2018،كما شهدت موارد العنوان الثاني سنة 2018 ارتفاعا بقيمة 112 أ.د مقارنة بسنة 2016 وبمعدّل نمو سنوي يساوي 7 % خلال الفترة نفسها.

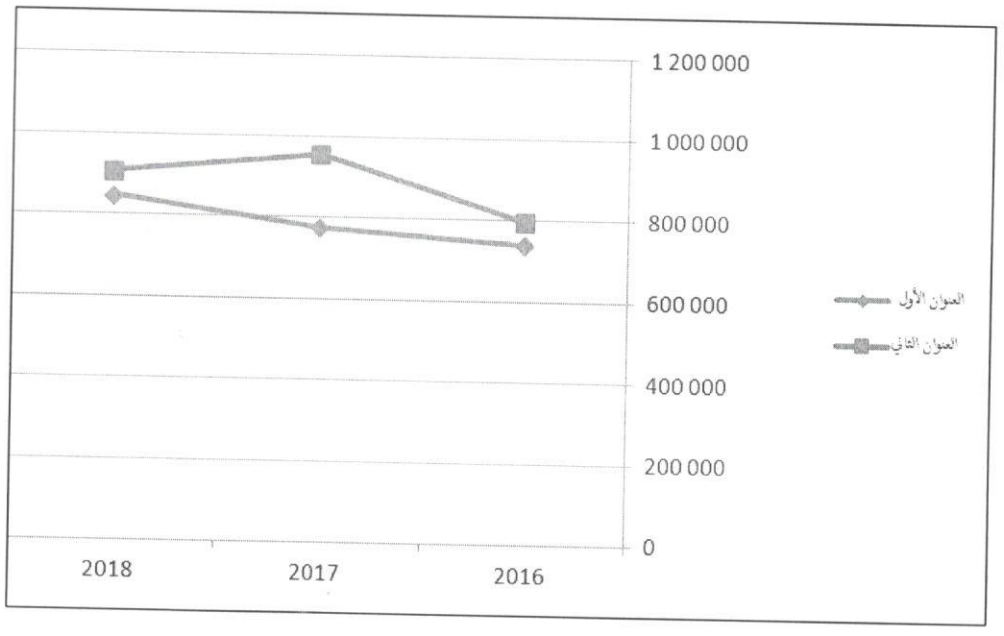

تطور موارد بلدية بني حسان

أما نفقات الميزانيّة، فقد عرفت ارتفاعا طفيفا بقيمة 83 أ.د خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 4 % خلال الفترة 2016-2018. ويعود ذلك أساسا إلى التطوّر الذي شهدته مصاريف العنوان الأوّل خلال هذه الفترة حيث تطوّرت بما قيمته 85 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 7 % خلال الفترة 2016-2018.

الموارد

بلغت جملة موارد بلدية بني حسان خلال سنة 2018 مجموع 1.755 أ.د وهي تتكون في حدود 48% من الموارد الاعتيادية و52 % من موارد التنمية.

وبلغت الموارد الاعتياديّة للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 847 أ.د وهي تتكوّن من الموارد الجبائيّة الاعتياديّة في حدود 58 % ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 42 %.

وتطوّرت الموارد الجبائيّة الاعتياديّة لبلديّة بني حسان من 323 أ.د سنة 2016 إلى 494 أ.د سنة 2018 مسجّلة زيادة بقيمة 170 أ.د ومعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2016-2018 يساوي 24 %. ونتجت هذه الزيادة أساساعن نموّ معاليم الموجبات و الرخص الادارية بقيمة 131 أ.د مقارنة بسنة 2016.

وتمثل مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم في مقابل إسداء خدمات أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 247 أ.د في سنة 2018 أي ما يمثّل 50% من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية. وتحُلّ في المرتبة الموالية مداخيل المعاليم على العقارات و الأنشطة التي تمثل 38 % من المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة في حين تمثّل مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه (24 أ.د) 4 % فقط من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وتتوزّع المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة بين المداخيل الماليّة الاعتياديّة في حدود نسبة 86 % ومداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة في حدود نسبة 14 %.

تراجعت المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة من 414 أ.د سنة 2016 إلى 352 أ.د سنة 2018 بمعدّل سنوي خلال الفترة 2016-2018 يساوي 8 .% ويفسّر ذلك أساسا بتراجع المداخيل الماليّة الاعتياديّة (58 أ.د).

أمّا موارد التنمية للبلديّة فقد بلغت ما جملته 908 أ.د في سنة 2018 مسجّلة ارتفاعا بقيمة 112 أ.د وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 7% خلال الفترة 2016-2018. ويفسّر هذا التطور أساسا بارتفاع منح التجهيز سنة 2018 بقيمة 294 أ.د مقارنة بسنة 2016 وفي المقابل تراجع المدخرات والموارد المختلفة ب104 أ.د خلال نفس الفترة.

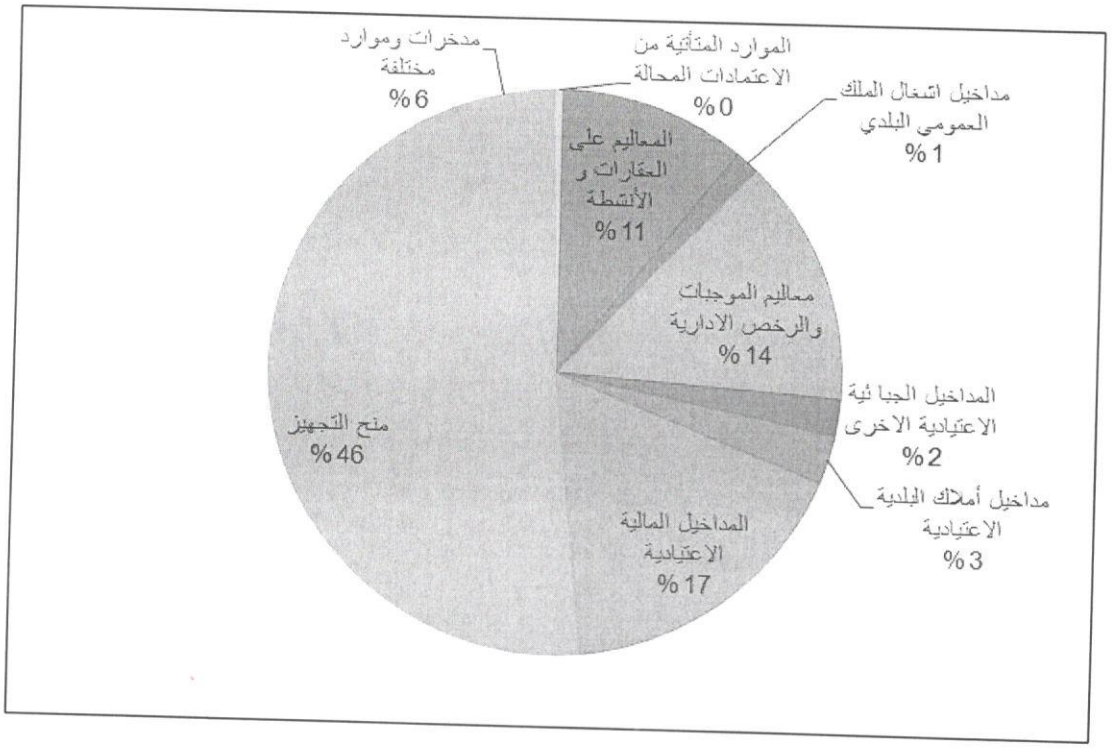

هيكلة موارد بلدية بني حسان(2018)

النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 657 أ.د سنة 2018 مسجّلة تطورا بقيمة 85 أ.د مقارنة بسنة 2016 وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 7 % خلال هذه الفترة. وتبلغ نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح سنة 2018 ما قيمته 615 أ.د أي ما يمثّل 94 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

وشهدت نفقات التدخل العمومي تطورا بقيمة 13 أ.د مقارنة بسنة 2016 أي بمعدّل تطور سنوي يساوي 28 % خلال الفترة 2016-2018 كما عرفت كل من نفقات وسائل المصالح ونفقات التأجير العمومي نموا بقيمة 54 أ.د و11 أ.د تباعا مقارنة بسنة 2016 أي بمعدّل تطوّر سنوي يساوي على التوالي 10 % و 2 % خلال نفس الفترة.

أمّا نفقات التنمية فقد بلغت ما جملته 430 أ.د سنة 2018 مسجلة تراجعا طفيفا بقيمة 2 أ.د مقارنة بسنة 2016. ويفسر ذلك بتراجع نفقات تسديد أصل الدين(12 أ.د) وارتفاع طفيف للاستثمارات المباشرة (10أ.د).

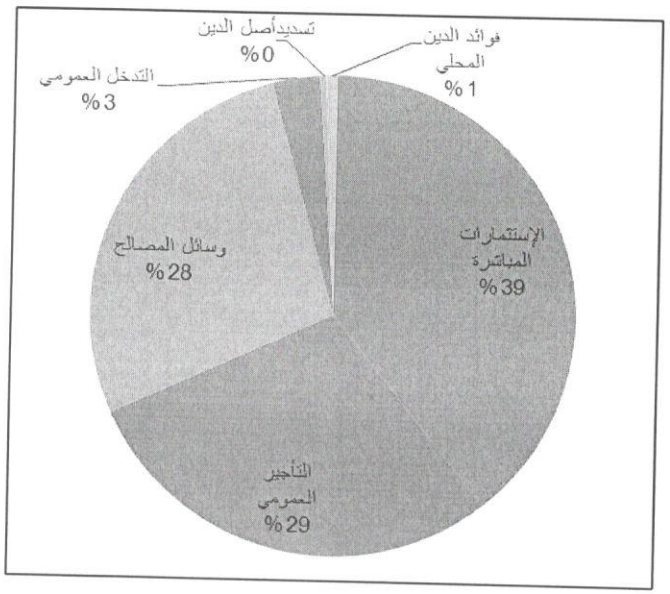

هيكلة نفقات بلدية بني حسان(2018)

القدرات المالية

بلغ مؤشر الاستقلالية المالية (موارد العنوان الأوّل – المناب من المال المشترك / موارد العنوان الأوّل) ببلدية بني حسان نسبة 51 % و63 % و64 % على التوالي خلال سنوات 2016 و2017 و2018 و رغم التطور الذي شهده هذا المؤشر من سنة الى أخرى الا أنه يبقى دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية حسب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغ 70 %.

وبلغ حجم الديون[1] المتخلّدة والتي قامت البلديّة بخلاصها خلال السنة الماليّة 2018 مجموع 25,945 أ.د تهمّ جميعها خلاص متخلّدات تجاه مؤسسات عموميّة لنفقات عُقدت في سنتي 2016 و 2017. وتتمثّل الديون تجاه صندوق القروض أهمّ المتخلّدات حيث بلغت حوالي 14,777 أ.د أي ما يمثل 56 % من المتخلّدات.

أمّا مؤشر هامش التصرف ببلدية بني حسان (نفقات التأجير / مصاريف العنوان الأوّل) فقد بلغ نسبة 48 % في سنة 2018 مع التذكير أن هذا المؤشر سجّل نسقا تنازليا خلال سنوات 2016 و2017 حيث بلغ على التوالي 53 % و49 % .

[1] وتعتبر ديونا "جملة المصاريف التي تمّ بمقتضاها عمل منجز خلال السنة دون أن يتمّ تأديتها إلى صاحب العمل المنجز. وتبقى هذه النفقات ديونا متخلّدة بذمّة الهياكل العموميّة المعنيّة " وذلك حسب التعريف الوارد بالفصل الأول من قرار رئيس الحكومة المؤرّخ في 25 نوفمبر 2013 والمتعلّق بضبط اجراءات البرمجة السنويّة للنفقات والتأشير عليها بالنسبة للوزارات المعنيّة بالتجارب النموذجيّة لنظام التصرّف في الميزانيّة حسب الأهداف.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولا:تعبئة الموارد

إعداد الميزانيّة

بلغت نسبة موارد العنوان الأول المحققة ببلدية بني حسان مقارنة بالتقديرات (بدون اعتماد التنقيحات) ما نسبته 82 %. وتراوحت بين 56 % بالنسبة إلى مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه و128 % بالنسبة إلى مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات.

إعداد جداول التحصيل

يشكو إعداد جداول التحصيل عدّة نقائص تعلّقت خاصّة بعدم شموليتها فضلا عن التأخير في إعدادها.

- شموليّة جداول التحصيل

استنادا إلى نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بلغ عدد المساكن بالمنطقة البلدية ببني حسان ما جملته 3.008 مسكنا مقابل 2.646 مسكنا مضمّنا بجدول تحصيل المعلوم الموظف على العقارات المبنية لسنة 2018. وبالتالي فإن 12 % من عدد المساكن المبنيّة بالمنطقة البلديّة لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل وذلك بالرغم من انجاز البلديّة لاحصاء عشري سنة 2017.

- الاحصاء العشري

أنجزت بلديّة بني حسان الاحصاء العشري للعقارات المبنية و الأراضي غير المبنية الخاضعة للمعاليم الراجعة إليها وذلك بهدف احكام حصر عائداتها بعنوان هذه المعاليم. وضبط الأمر الحكومي عدد 104 لسنة 2018 المؤرخ في 24 جانفي 2018 المتعلق باسناد منحة الاحصاء لفائدة أعوان و مراقبي و نظار عمليات الاحصاء للعقارات المبنية و غير المبنية الخاضعة للمعاليم الراجعة للجماعات المحلية مقدار منحة الاحصاء وعدد الأعوان المكلفين بالاحصاء و المراقبة بالاعتماد على عدد فصول جدول التحصيل السنوي للمعلوم على العقارات المبنية.

وخلافا للأمر المذكور أوكلت بلدية بني حسان مهمّة الاحصاء العشري إلى عون وحيد عوض 6 أعوان و مراقبيْن (باعتبار عدد الفصول بين 2001 و5000 فصل) و هو ما انجر عنه احصاء غير شامل ودقيق .

زد على ذلك، لم تستغل البلدية جدول التحصيل لسنة 2017 كركيزة للقيام بالمقاربات و التدقيقات اللازمة للمبالغ الراجعة لها بعنوان المعاليم على العقارات المحصاة مقارنة بمُخرجات الاحصاء العشري. وتبيّن من خلال عينة من الفصول المضمنة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة في سنة 2018 تراجع المعاليم الموظفة عليها مقارنة بسنة 2017.

- تثقيل جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيل جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على أنّ تلك المعاليم مستوجبة الدفع بداية من تاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، حيث تم تثقيل الجداول المذكورة بتأخير بلغ 230 يوما.

أمّا بالنسبة إلى الجداول التكميليّة للمعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة والتي يتعيّن تثقيلها في نفس سنة استخلاصها فقد ثُقّلت في شهر سبتمبر من سنة 2019.

استخلاص المعاليم

تبين ضعف نسب استخلاص الموارد الجبائية وذلك بالخصوص نتيجة عزوف المطالبين بالأداء عن الخلاص التلقائي للأداء البلدي وعدم حرص المحاسبين على استيفاء إجراءات التتبّع حيث يتمّ الاقتصار على المرحلة الرضائية دون إتمام إجراءات المرحلة الجبرية.

توجيه الإعلامات

تنصّ الفقرة الأولى من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمّن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة منه.."، وقد تبيّن أنّه من جملة 3161 فصلا مثقلا بجدولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة لم يتم إعلام سوى 122 من أصحابها بعنوان سنة 2018 أي بنسبة تقارب 4 %.

مواصلة اجراءات الاستخلاص

من جهة أخرى، وخلافا لما جاء بالفقرة الثانية من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، والتي نصّت على أن "يتولى المحاسب العمومي تبليغ السند التنفيذي للمدين مع نهاية 30 يوما من تاريخ تبليغ الإعلام المذكور، تبيّن من خلال عيّنة شملت 50 فصلا مثقلا بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة أنّ 48 من أصحابها لم تستخلص المعلوم ولم يقع تبليغ سند تنفيذي إلاّ في حالة وحيدة وبعد آجال تجاوزت السنة من تاريخ الإعلام الوحيد. و حسب ما جاء في اجابة القابض فقد أفاد أنه يعود ذلك اساسا الى غياب المعرفات و الذي بدونه لا يمكن مواصلة عمليات التتبع الجبري للديون حيث أن السند التنفيدي و الاعتراضات و العقل و غيرها تتوقف على ذكر معرف المطالب بالأداء في حين أن الفصل يكون مثقلا بمرجع العقار وليس بمعرف صاحبه.

نسب الاستخلاص

تطورت جملة التثقيلات (المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على الأراضي غير المبنية ومداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري ومهني) ببلدية بني حسان من 529 أ.د في سنة 2016 إلى 601 أ.د في سنة 2018 مسجلة نسبة

تطور قدرها 6,59% وتمثل التثقيلات بعنوان المعاليم على العقارات المبنية 53% من مجموع التثقيلات بعنوان سنة 2018 حيث بلغت 321 أ.د .

وتراجعت جملة المقابيض بعنوان المبالغ المثقلة من 83 أ.د في سنة 2016 إلى 72 أ.د في سنة 2018 أي بنسبة 6,86 %. وتتمثل أهم المبالغ المستخلصة في مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري حيث مثلت نسبة 55 %. ورغم تطور مجموع التثقيلات خلال هذه الفترة الا أن نسب الاستخلاص شهدت تطورا طفيفا من 15 % سنة 2016 إلى 16 % سنة 2018.

ورغم أهمية حجم المقابيض المستخلصة بعنوان مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري مقارنة بجملة المقابيض (55 %) الا ان نسق استخلاص هذا المعلوم شهد تراجعا خلال الفترة 2016-2018 حيث بلغت نسبته 3,5 % (من 43 أ.د سنة 2016 إلى 40 أ.د سنة 2018 وذلك نتيجة تواصل تراكم بقايا الاستخلاص التي شهدت معدل تطور سنوي قدره 5,5 % خلال نفس الفترة (من 150 أ.د إلى 167 أ.د).

الخطايا بعنوان التأخير في دفع المعاليم على العقارات

ينصّ الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية على أنّه "تستوجب المبالغ المثقلة لدى قباض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية خطية تساوي 0,75 % عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوانها المعلوم"، إلاّ أنّه تبيّن عدم الالتزام بتطبيق أحكام الفصل المذكور.

تحصيل واستخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

توظف البلديات سنويا الحدّ الأدنى من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المستغلين لعقارات معدّة لهذه الأنشطة والذي يساوي وفقا للفقرة الثانية من الفصل 38 من مجلة الجباية المحلية، المعلوم على العقارات المبنية. وقد لوحظ أنّ بلدية بني حسان لا تمسك جدولا لمراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم المذكور أعلاه.

ورغم أهمية المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية(145 أ.د) والذي يمثل قرابة 30% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية ،إلاّ أنّ البلدية بعدم مسكها لجدول تحصيل الحد الأدنى لهذا المعلوم لا يمكنها مراقبة الاستخلاص والقيام بالمقارنة بين القيمة المضمّنة بالجدول المذكور والمبلغ المستخلص فعليا قصد الوقوف على الحالات التي تستوجب خلاص الفارق في صورة عدم تحصيل البلديّة للحدّ الأدنى المطلوب بما يُسهم في تحصيل موارد إضافية للبلديّة.

رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل

ينصّ منشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 10 المؤرخ في 6 فيفري 2004 والمتعلّق بالبرامج الجهوية للنظافة والعناية بالبيئة على إبرام اتفاقيات لرفع الفضلات بمقابل وذلك من خلال "إتمام إحصاء المحلات والمؤسسات المعنية باتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل وتعميم إبرام هذه الاتفاقيات والحرص على استخلاص

المعاليم". وفي هذا الإطار قامت بلدية بني حسان إلى موفى ديسمبر 2018 بإبرام اتفاقيات في الغرض مع 6 مؤسسات منتصبة بالمنطقة البلدية مكّنتها من تعبئة موارد جملية سنة 2018 بقيمة 19,3 أ.د.

وبالرغم من أنّ الأمر عدد 1428 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلّق بضبط تعريفة المعاليم والأتاوات المرخّص للجماعات العمومية المحلية في استخلاصها كما تمّ تنقيحه أتاح للبلديات إمكانية توظيف واستخلاص معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية، فإنّ البلدية لم تقم بتطبيق مقتضيات الأمر المذكور على جميع المؤسسات المعنية (باستثناء 6 مؤسسات)، حيث تتمّ عملية تجميع ونقل الفواضل شبه المنزلية التي تفرزها هذه المؤسسات ضمن النشاط البلدي المتعلّق بالفضلات المنزلية وبصفة مجانية.

سقوط فصول بالتقادم

ينص الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه "يسقط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي 5 سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع. وتبعا لذلك فإنّ الديون الراجعة للبلدية والمتعلّقة بسنة 2013 وما قبلها تعتبر قد سقطت ما لم تقطع مدة التقادم بأعمال التتبع بداية من تبليغ السند التنفيذي وبكل الأعمال الصادرة عن المدين أو من ينوبه وفقا لما ورد بالفقرة الأولى من الفصل 36 مكرر من المجلة المذكورة.

واتضح في هذا الإطار، من خلال فحص قائمات بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2018، أنّ القيمة الجملية للديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) قد بلغت في موفى سنة 2018 ما جملته 27,584 أ.د. وتبيّن في هذا الإطار بأنّ ديون جملية بما قيمته 16,205 أ.د(أي بنسبة 59 %من جملة الديون المتخلدة) مستوجبة منذ سنة 2013 و ما قبلها و لم تشملها أعمال قاطعة للتقادم منذ بداية سنة 2014 إلى موفى سنة 2018 بما يعرّضها للسقوط بالتقادم.

تطور بقايا الاستخلاص لبلدية بني حسان

وفي ما يتعلّق بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد تبيّن أنّ قابض البلدية لم يتمكّن من حصر قائمات الفصول المعرّضة للسقوط بالتقادم. واتضح من خلال فحص عيّنة شملت 48 فصلا بعنوان المعلوم على العقارات المبنيّة أنّ 46 منها لم يشملها خلاص المعلوم المذكور سنة 2018 وبلغت جملة المتخلّدات في شأنها إلى موفى سنة 2018 ما جملته 6,314 أ.د منها 2,547 أ.د أي ما نسبته 40% تعود إلى سنوات 2013 وما قبلها لم يتولّ القابض اتخاذ الإجراءات القاطعة للتقادم في شأن 8 % منها أي ما يقارب 272 د وهو ما يجعلها معرّضة إلى السقوط بالتقادم.

مداخيل الأملاك البلديّة العقاريّة

تمتلك بلدية بني حسان 40 محلا ذا استعمال تجاري أو صناعي منها 3 محلات موضوعة على ذمّة جمعيات ومحليْن شاغريْن ومحليْن مستغليْن بدون عقود كراء و33 محلّ بموجب عقود كراء.

بالرغم من أنّ أحكام القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرّخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف أتاح للبلدية إمكانية تعديل معينات الكراء وأن يكون مقابل قيمة كرائية عادلة وفق ما جاء بالفصول من 22 إلى 26 من القانون سالف الذكر، فقد تبيّن من خلال فحص قائمة عقود تسويغ المحلات التجاريّة التي تمتلكها البلدية والبالغ عددها 33 عقدا أن عددا منها لم يتضمن تنصيصا على زيادة سنوية في معينات الكراء وهو ما حرم البلديّة من مداخيل تجاوزت 10 أ.د بعنوان سنة 2018 في صورة اعتماد نسبة زيادة سنوية تساوي 5 % على الأقل.

كما لم تتول بلديّة بني حسان تعديل معينات الكراء لجميع محلاّتها التجاريّة منذ تواريخ تسويغها وهو ما جعل هذه المعينات زهيدة مقارنة بالوضع الاقتصادي الحالي للبلديّة ويذكر أنّ 30 % من مجموع عقود كراء المحلات التجاريّة تعود تواريخ إبرامها إلى أكثر من 15 سنة وأن 45 % من مجموع العقود تتراوح معينات كرائها السنويّة بين 205 و600 دينار.

وبالرّغم من تراكم معاليم الكراء غير المستخلصة بعنوان تسويغ العقارات حيث بلغت 167 أ.د سنة 2018 فإنّ البلديّة لم تتخذ الاجراءات المخولة لها لاستخلاص مستحقاتها واسترجاع محلاتها.

مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب. وقد تبيّن أن محاسب بلدية بني حسان يمسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما يقوم بجرد سنوي لها.

مداخيل اللزمات

قامت بلدية بني حسان في سنة 2018 باستلزام السوق الأسبوعية و السوق اليومية و سوق السمك. و تبين من خلال فحص ملف اللزمة أنه تشوبه العديد من الاخلالات المتصلة باجراءات ابرام العقد تعلقت خاصة باحداث و تركيبة لجنة التبتيت حيث وخلافا للفصل 122 من القانون الأساسي للبلديات لم يتم تشريك عضوين من أعضاء المجلس البلدي في جلسات التبتيت كما لم يتم عرض السعر الافتتاحي و كراس الشروط على مداولة المجلس.

زد على ذلك لم يتمّ احالة العقد إلى سلطة الاشراف للمصادقة عليه إلا بتاريخ 10 أكتوبر 2018 لتصحيح الاجراءات والقيام بتثقيله لدى أمانة المال الجهويّة بالمنستير وهو ما دفع الوالي إلى رفض المصادقة عليه وبقيت المبالغ المتأتية من استلزام الأسواق خارج الميزان.

اما بالنسبة إلى القابض فبالإضافة إلى تأخره بحوالي أربعة أشهر في احالة عقد لزمة الأسواق المذكورة الى أمانة المال الجهوية بالمنستير للتثقيل فهو لم يتثبّت من مصادقة سلطة الاشراف على العقد مخالفا بذلك منشور وزير الداخلية عدد 10 المؤرخ في 07 جوان 2013 مما أدى الى رفض أمانة المال الجهوية التثقيل.

و تجدر الاشارة أنه تبعا لصدور تقرير التفقد لوزارة الاشراف تمت المصادقة على هذا الملف بتاريخ 3 ديسمبر 2019.

ثانيا: انجاز النفقات

تقدير نفقات الميزانية

بلغت نسبة انجاز نفقات العنوان الأوّل ببلديّة بني حسان 82 % كما لم تشهد الاعتمادات الأصليّة المرسّمة مقارنة بالاعتمادات النهائيّة تغييرات[2].

الصفقات

أبرمت بلدية بني حسان صفقتين بعنوان السنة المالية 2018 تمثلت الأولى في تعبيد الطرقات بمبلغ جملي قدره 282أ.د.

أما الصفقة الثانية فقد تعلقت بتهيئة مقر البلدية وبناء السور الخارجي بكلفة جملية قدرها 112 أ.د. ولوحظ أنّ البلدية لم تتوفق في ادارة ومراقبة هذه الصفقة مما انجرّ عنه عدّة تجاوزات ارتكبها المقاول شملت عدم احترام المواصفات الموجودة في كراس الشروط الفنية الخاصة وعدم احترام كمية الاسمنت ونوعيته وعدم الايفاء بالتحاليل اللازمة قبل بدأ الاشغال ويعود ذلك أساسا الى عدم وجود مصلحة فنية تعنى بمراقبة تقدم الأشغال

[2] نسبة التغييرات: (الاعتمادات النهائية المرسمة- الإعتمادات الأصلية المرسمة)/الإعتمادات الأصلية المرسمة

ومدى احترام الكميات والمواصفات المنصوص عليها بكراس الشروط التي التزم المقاول باحترامها عند عقد الصفقة وأثناء تنفيذها. (بالرغم من اصرار رئيس البلدية على أن تكليف فني متطوع في ميدان البناء و عضو في لجنة الأشغال الى جانب مستشارة بلدية مهندسة مختصة في الأشغال المدنية هو كاف لتحقيق مهمة المراقبة مثلما ورد باجابته).

و رغم تدخل البلدية من خلال توجيه رئيسها مراسلات الى كل من المهندس المعماري المكلف بإنجاز الاشغال و شركة الافق صاحبة الصفقة وذلك للفت النظر لعدم الالتزام بالمواصفات و الكميات و تجاوز الآجال التعاقدية للصفقة الاصلية المقرر انتهاءها منذ 16 جويلية 2019 و التنبيه عليها بأن البلدية ستقوم بالاجراءات اللازمة في حالة عدم التزام الشركة بتعهداتها لانهاء الأشغال في أقرب الآجال، الا أن هذه الأخيرة لم تحترم الالتزامات الموضوعة على كاهلها طبقا لما ورد بكراسات الشروط الادارية والفنية.

وبالرغم من التنصيص ضمن كراس الشروط الادارية على امكانية تسليط خطايا تأخير تساوي 2000/1 من التكلفة النهائية للصفقة عن كل يوم تأخير في صورة حصول تأخير في إنجاز الأشغال وإتمامها وعدم احترام المقاول للآجال المحددة بالصفقة وعلى تسليط عقوبة مالية تساوي 50 دينارا في اليوم عن كل نقص في المعدات أو الموارد البشرية فانّ البلديّة لم تتخذ أي إجراء من هذا القبيل رغم توقف الاشغال العديد من المرات دون سابق اعلام مما ادى الى تجاوزها الآجال القانونية.

وبناءا على ما ورد بالفصول 35 و 36 بكراس الشروط الادارية يمكن للبلدية فسخ العقد في صورة تعطل أو إيقاف الأشغال بدون مبرر من طرف المقاول الذي يتحمل تبعات ذلك أو في صورة عدم إيفاء صاحب الصفقة بتعهداته بعد التنبيه عليه للقيام بالتزاماته في أجل 10 أيام، و يمكنها بالتالي تكليف من يتولى الإنجاز حسب ما تراه ملائما وعلى حساب صاحب الصفقة غير أن بلدية بني حسان آثرت الابقاء على العقد ومواصلة العمل به رغم التجاوزات العديدة ورغم التنبيه على الشركة في أكثر من مناسبة و عدم تلافيها للتجاوزات.

نص الفصل 5 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية على أنه يجب تنظيم منافسة في شأن الطلبات التي تقل قيمتها عن 200 أ.د بالنسبة إلى الأشغال وذلك عن طريق الاستشارة دون التقيد بالإجراءات الخاصة بالصفقات العمومية وباتباع إجراءات كتابية تعتمد الشفافية وتضمن النجاعة وحسن التصرف في الأموال العمومية واحترام المبادئ العامة وقواعد الحوكمة الرشيدة. غير أن بلدية بني حسان لم تعتمد في إعدادها وإبرامها لهذه الصفقة على دليل إجراءات خاص.

<u>نفقات استهلاك الوقود</u>

بلغت قيمة الوقود الذي تم اقتناؤه لوسائل النقل ببلدية بني حسان في سنة 2018 قرابة 40 أ.د أي ما نسبته 15 % من نفقات وسائل المصالح. ورغم أهمية هذا المبلغ فإنه لا يتوفر بالبلدية نظام مراقبة داخلي يمكن من متابعة ومراقبة استهلاك الوقود مقارنة بالمسافة المقطوعة من قبل مختلف المعدات والتي يتعين التثبت من مدى ملاءمتها مع المعطيات المذكورة بدفاتر العربات بهدف تشخيص وتفادي أسباب الاستهلاك المشط في الإبان. كما لا

تتولى مصالح البلديّة إعداد جداول تتضمن بالخصوص تعريف السيارة والمسافة المقطوعة في أول الشهر وآخره حسب العداد وكمية المحروقات المستهلكة ومعدل الاستهلاك مخالفة بذلك ما جاء بمنشور الوزير الأول عدد 6 بتاريخ 19 جانفي 2005 حول مزيد إحكام التصرف في السيارات الإدارية ونفقات المحروقات. ولئن جاء في اجابة البلدية أنه يتم توفير دفتر لكل وسيلة فان هذا الاجراء غير كاف بالإضافة الى عدم تعمير هذه الدفاتر الا لبعض وسائل النقل مثلما تم معاينته في الزيارة الميدانية بتاريخ 12 ديسمبر 2019.

إضافة إلى ذلك، تتولى المسؤولة عن التصرف في الوقود مسك 666 وصل وقود بقيمة 22.531,800 و حفظها بدرج مكتبها وهو ما يعكس عدم احكام البلديّة لحاجياتها لاسيما وأنّه تمّ منذ سنة 2019 الاعتماد على البطاقة الالكترونية للتصرف في الوقود AGILIS.

من جهة اخرى و بالرجوع الى كيفية التزود بالوقود في بلدية بني حسان تبين ان هذه العملية تشوبها العديد من الاخلالات تعلقت خاصة بعملية نقل الوقود التي تتم في حاويات بلاستكية من اقرب محطة وقود "AGIL" الموجودة بمنطقة طوزة و يتم حفظها في مخزن تابع للبلدية يفتقر الى ابسط مقومات السلامة و الوقاية و هو ما يجعله عرضة الى امكانية نشوب حرائق او كذلك السرقة و قد تحجج المسؤولون عن هذه العملية ببعد المسافة بين المحطة و البلدية التي تبلغ قرابة 12 كلم, وكان من الاجدر الاعتماد على خزان كبير للوقود تتوفر فيه مقومات السلامة و الوقاية تتولى محطة البنزين تزويده باستعمال مضخاتها مثلما هو معمول به في بلديات تواجه نفس الاشكالية.

<u>عدم احترام مدة الخلاص المحددة ب 45 يوما</u>

أكد الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 بضبط طرق خلاص نفقات التصرف حيث لوحظ عدم دفع مستحقات المزودين في الآجال القانونية المحددة ب 45 يوما . وقد تبين من خلال فحص وثائق الإثبات أن بعض الفواتير لم يتم خلاصها رغم مرور أكثر من 45 يوما على استلامها قدرت قيمتها بحوالي 42 أ.د.

<u>عقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر</u>

ينص الفصل 90 من مجلة المحاسبة على أنه "لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة الا عند الضرورة الواجب اثباتها". و قد تبين من خلال تفحص الوثائق المثبتة لنفقات البلدية اصدار طلبات تزود بعد 15 ديسمبر 2018 بمبلغ جملي 4,998 أ.د.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولايـة المنستيـر
بلدية بني حسان
*****
عـــدد

من رئيس بلدية بني حسّان
الى السيد رئيس الدائرة الجهوية لمحكمة المحاسبات بسوسة

الموضوع: حول التقرير الأولي للرقابة المالية على حسابات بلدية بني حسّان

بعد التحية اللائقة بمقامكم الكريم، أتشرف بأن أجيب على جملة ملاحظاتكم بخصوص تقرير الرقابة المالية الوارد علينا، كالتالي:

***بخصوص اعداد جداول التحصيل:** حيث يشكو عدة نقائص خاصة بعدم شموليتها، نفيدكم أن بلدية بني حسّان بها عدد لابأس به من المساكن المتداعية للسقوط والغير آهلة للسكن حيث لا يمكننا توظيف معلوم عليها هذا الى جانب أن عملية الاحصاء الميداني قد قام بها عون واحد عوضا عن 6 أعوان ومراقبين باعتبار عدد الفصول، وذلك لأن البلدية تشكو من قلة الأعوان الى جانب أن جميعهم موكول لهم عدة مهام، وقد قامت مصالحنا ببعض التحيينات السنوية لتدارك البعض من هذه اللخلالات باضافة بعض الفصول التي وقع السهو عنها أو مراجعة بعض المعاليم، وسنقوم خلال سنة 2020 بإحصاء تكميلي شامل لكامل المنطقة البلدية، هذا الى جانب أن بعض المعاليم والتي لاحظتم تدنيها فان أصحاب هذه المحلات هم من الحالات الاجتماعية والمعوزة أو لصغر المساحة المغطاة المستغلة، أما عن تأخر تثقيل جداول التحصيل لدى القباضة المالية والذي كان يوم 2018/01/25 أي بتأخير 25 يوما فقط، وقد كان بسبب تأخر عملية الاحصاء الميداني ثم التحصيل بالمنظومة حيث قمنا باصدار اعلامات بالقيمة لكل المطالبين بالمعاليم بالمنطقة، ومن ثم النظر في

الاعتراضات الواردة علينا، وقد قمنا بتدارك ذاك التأخير خلال سنة 2019 الذي تم تثقيله بتاريخ 2019/12/31

أما بخصوص توجيه الإعلانات فقد أفاد السيد القابض بما يلي:

تطرق التقرير إلى ضعف عدد الإعلامات الموجهة إلى المدينين ، وأفيدكم بهذا الخصوص بأن مرد ذلك هو طبيعة القباضة (قباضة مختلطة مالية وبلدية) والتي تشتمل على بلديتين ملحقتين (بني حسان والغنادة) ، وبالتالي ارتفاع الفصول المثقلة بالقباضة (ديون دولة /خطايا وعقوبات مالية / معاليم بلدية).وهذا الكم الهام من الفصول المثقلة والواجب تتبعها جميعا في وقت واحد ، يقابله غياب خلية إستخلاص بالقباضة بسبب نقص الرصيد البشري ، ووجود عدل خزينة وحيد يلعب لوحده دور الخلية (تثقيل / إعداد الإعلامات / التبليغ / إجراء الإعتراضات وتبليغها/ إجراء العقل وتبليغها ...) . ويكون التركيز منصبا أكثر على ديون الدولة لتأثيرها المباشر والهام على الجانب المالي لجميع الأعوان.

كما أن فصول الديون البلدية تتميز بعددها الكبير والخصوصي ، حيث أن إعداد الإعلامات الخاص بها يتطلب أن يكون بالترتيب وشامل حتى يكون مردود عدل الخزينة يسير وذو نجاعة.

والحل الوحيد هو إستخراج الإعلامات عبر منظومة **GRB** التي تمكن من إستخراج الإعلامات بالترتيب نهجا بنهج وبصورة سريعة وشاملة .

غير أن القباضة غير مرتبطة بهاته المنظومة وحتى البلدية التي بها ربط بالمنظومة ليس بها آلة طابعة.

<u>بخصوص مواصلة إجراءات الإستخلاص</u> :

إن أهم إشكال يعترضنا في تتبع أصحاب الديون البلدية هو غياب المعرفات والذي بدونه لايمكن بتاتا مواصلة عمليات التتبع الجبري للديون . حيث أن السند التنفيذي والإعتراضات والعقل وغيرها تتوقف على ذكر معرف المطالب بالأداء ، في حين أن الفصل يكون مثقلا بمرجع العقار وليس بمعرف صاحبه .

وبخصوص رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل، فاننا لا نقوم برفع فضلات المؤسسات الصناعية والمهنية الا من كان لنا معهم اتفاقية مضبوطة بشروط واضحة للطرفين أما بقية المؤسسات فتقوم بنقل فضلاتها بطريقتها الخاصة، هذا ونحن ساعون بكل الوسائل قصد ابرام اتفاقيات مع بقية المؤسسات.

بخصوص سقوط فصول بالتقادم :

هذه الوضعية هي نتيجة حتمية وطبيعية للوضعيتين السابقتين، غير أن عدد الفصول المشار إليه والمعنية بالسقوط بالتقادم شهد وسيشهد تقلصا كبيرا جدا نتيجة العفو الوارد بقانون المالية لسنة 2019 والذي يهم خلاص المعلوم على العقارات المبنية.

لذلك قمنا بمجهود كبير لإنجاح العفو عبر الإشراف على يوم مفتوح للإستخلاص في شهر نوفمبر 2019 وبرمجنا يوم ثاني بتاريخ 29 ديسمبر 2019 بغاية ضمان أكبر عدد ممكن من المنخرطين به والذي سيترتب عليه بالضرورة تطهير عدد هام من الديون ومن ضمنها هاته الفصول المهددة بالسقوط بالتقادم.

وسنمد الجناب في بداية السنة القادمة 2020 بقائمة نهائية في الفصول الباقية دون إستخلاص.

مداخيل الأملاك البلدية العقارية:

** فيما يخص عدم التنصيص على الزيادة السنوية في معينات الكراء بالبعض من عقود الكراء فاننا ساعون لتحيين هذه العقود بعد عرضها على لجنة المالية، الى جانب مراجعة المعاليم التسويغ السنوية لجميع المحلات كما قمنا بالتنبيه على عدد 03 محلات بخصوص الترفيع في معلوم الكراء السنوي مما انجر عنه رفع المتسوغين لقضايا وقد تم تعيين خبراء في الغرض ونحن في انتظار نتائج الاختبار

ما يخص لزمة السوق الأسبوعية واليومية وسوق السمك فقد تمت المصادقة عليه بعد تقرير التفقد الذي نص على أن النقائص الواردة بملف الأسواق المذكورة لا

تمس بالمبادئ العامة للطلب العمومي خاصة منها المساواة والشفافية والمنافسة وعليه تمت المصادقة على للزمة من طرف سلطة الاشراف بتاريخ 2019/12/03، وتجدون طي هذا نسخة من عقد اللزمة مصادق عليه.

بخصوص الصفقات:

أعلم جنابكم أن أشغال تهيئة مقر البلدية وبناء الصور الخارجي قد أوشكت على الانتهاء الا أنه يتعين اعلامكم بما يلي:

حول ملاحظاتكم بخصوص مراقبة الأشغال وعدم وجود مصلحة فنية نفيدكم أنه:

مراقبة الأشغال فقد وقع تكليف السيد عبد العزيز بادة فني في ميدان البناء متقاعد متطوع وعضو في لجنة الأشغال التي ترأسها الآنسة أمنة غزي مهندسة في الأشغال المدنية، لمراقبة أشغال المشاريع البلدية دون استثناء ورفع كل الاخلالات التي يمكن ملاحظتها خلال انجاز الأشغال لادارة البلدية من طرف رئيس البلدية بتاريخ 13 ماي 2019 (تجدون نسخة منه طي هذا)

عدم وجود مصلحة فنية تعنى بمراقبة تقدم الأشغال فهو رد من مقاول شركة الأفق على مراسلة بتاريخ 13 جوان 2019(تجدون نسخة منه طي هذا)، حتى يتهرب من الايفاء بما ورد بكراسات الشروط الادارية والفنية، كما نذكر أن المصلحة الفنية موجودة وقائمة باسداء خدمات المواطنين من رخص بناء وكهرباء وماء وغير ذلك ولم يرد على مصالحنا أي تشكيات في هذا الخصوص.

أما هذه الوضعية من اخلالات وتجاوزات فقد أبقينا على المقاولة لانهاء أشغال المدخل الرئيسي لمقر البلدية وعدم خلاص المقاولة في القائمة عدد03 الى حين رفع الاحترازات المسجلة في مراسلاتنا الى المهندس المراقب للمشروع وجدي سليم والمقاولة، أما في نطاق التحضير لفسخ العقد وتسليط خطايا التأخير من التكلفة النهائية للصفقة فقد وجهنا رسالة تنبيه الى السيد عبد الرحمان فليس وكيل شركة الأفق بتاريخ 2019/12/23.

نفقات استهلاك الوقود:

يتم مسك دفتر لمتابعة استهلاك مقتطعات الوقود من طرف مصلحة الادارية والمالية ويقع تسليم الوصولات بامضاءات من قبل متسلمي الوسائل عن المغازة والمستودع البلدي

أما فيما يتعلق بمتابعة استعمال وسيلة النقل في مستوى المستودع البلدي فانه يتم توفير دفتر لكل وسيلة ويتم تسجيل عمليات التنقل الا أنه أحيانا يقع السهو عن تسجيل عمليات المتابعة وذلك للضغط الحاصل في فترات معينة من العمل.

أما بالنسبة الى نخزين الوقود في حاويات بلاستيكية نعلمكم أن المستودع البلدي الحالي لا يتسع لتركيز خزانات، هذا وقد تم تأمين مقتطعات الوصولات بخزنة خاصة وبطريقة آمنة.

هذا ما لدينا أفدناكم به والســـــــــلام./.

بني حسّان في:

رئيس البلديـــــــــــــــة

عبد العزيز بنيزة

من قابض المالية ببني حسان

إلى جناب السيد

رئيس الدائرة الجهوية لمحكمة المحاسبات بسوسة

الموضـــوع : الجواب على تقرير ملاحظات أولية لحسابات بلدية بني حسان

بخصوص توجيه الإعلامات :

تطرق التقرير إلى ضعف عدد الإعلامات الموجهة إلى المدينين ، وأفيدكم بهذا الخصوص بأن مرد ذلك هو طبيعة القباضة (قباضة مختلطة مالية وبلدية) والتي تشتمل على بلديتين ملحقتين (بني حسان والغنادة) ، وبالتالي ارتفاع الفصول المثقلة بالقباضة (ديون دولة /خطايا وعقوبات مالية / معاليم بلدية).وهذا الكم الهام من الفصول المثقلة والواجب تتبعها جميعا في وقت واحد ، يقابله غياب خلية إستخلاص بالقباضة بسبب نقص الرصيد البشري ، ووجود عدل خزينة وحيد يلعب لوحده دور الخلية (تثقيل / إعداد الإعلامات / التبليغ / إجراء الإعتراضات وتبليغها/ إجراء العقل وتبليغها ...) . ويكون التركيز منصبا أكثر على ديون الدولة لتأثيرها المباشر والهام على الجانب المالي لجميع الأعوان.

كما أن فصول الديون البلدية تتميز بعددها الكبير والخصوصي ، حيث أن إعداد الإعلامات الخاص بها يتطلب أن يكون بالترتيب وشامل حتى يكون مردود عدل الخزينة يسير وذو نجاعة.

والحل الوحيد هو إستخراج الإعلامات عبر منظومة **GRB** التي تمكن من إستخراج الإعلامات بالترتيب نهجا بنهج وبصورة سريعة وشاملة .

غير أن القباضة غير مرتبطة بهاته المنظومة وحتى البلدية التي بها ربط بالمنظومة ليس بها آلة طابعة.

بخصوص مواصلة إجراءات الإستخلاص :

إن أهم إشكال يعترضنا في تتبع أصحاب الديون البلدية هو غياب المعرفات والذي بدونه لايمكن بتاتا مواصلة عمليات التتبع الجبري للديون . حيث أن السند التنفيذي والإعتراضات والعقل وغيرها تتوقف على ذكر معرف المطالب بالأداء ، في حين أن الفصل يكون مثقلا بمرجع العقار وليس بمعرف صاحبه.

بخصوص سقوط فصول بالتقادم :

هذه الوضعية هي نتيجة حتمية وطبيعية للوضعيتين السابقتين .غير أن عدد الفصول المشار إليه والمعنية بالسقوط بالتقادم شهد وسيشهد تقلصا كبيرا جدا نتيجة العفو الوارد بقانون المالية لسنة 2019 والذي يهم خلاص المعلوم على العقارات المبنية.

لذلك قمنا بمجهود كبير لإنجاح العفو عبر الإشراف على يوم مفتوح للإستخلاص في شهر نوفمبر 2019 وبرمجنا يوم ثاني بتاريخ 29 ديسمبر 2019 بغاية ضمان أكبر عدد ممكن من المنخرطين به والذي سيترتب عليه بالضرورة تطهير عدد هام من الديون ومن ضمنها هاته الفصول المهددة بالسقوط بالتقادم.

وسنمد الجناب في بداية السنة القادمة 2020 بقائمة نهائية في الفصول الباقية دون إستخلاص .

نفيدكم بما ذكر وللجناب سديد النظر